

التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق

د. أحمد عمر الراوي
الجامعة المستنصرية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المخلص

مرت الصناعة النفطية في العراق بحقب مختلفة ، بدأت بهيمنة الشركات الغربية على استثمار النفط العراقي في عشرينيات القرن الماضي، مرورا بعملية تأميم حصص تلك الشركات بداية السبعينيات، وانتهاءا بالسياسات الجديدة التي اعتمدها الحكومة العراقية مؤخرا، التي تمثلت بالتعاقد مع من الشركات العالمية لتطوير الصناعة النفطية. بسبب ما الت اليه الصناعة النفطية من تراجع في قدراتها الفنية والمادية نتيجة ظروف الحروب والحصار المفروض على العراق قبل عام 2003.

وقد طرحت الحكومة العراقية تراخيص للتعاقد في تطوير الحقول النفطية المنتجة. من خلال جولتي منافسة شارك فيها عدد من الشركات والتكتلات العالمية. للدخول بعقود طويلة الامد لتطوير الحقول النفطية مقابل اجور محددة لقاء كل برميل منتج. وقد تم التعاقد مع عدد من الشركات التي فازت بعقود تطوير الحقول النفطية (مجنون ، الحلفية ، غرب القرنة ، الغراف، بدرة) ويتوقع ان يرفع تنفيذ هذه العقود الطاقة الانتاجية من معدلاتها الحالية التي تقدر 2مليون برميل/يوم الى نحو 12 مليون برميل /يوم من النفط الخام مطلع العقد الثاني من القرن الحالي .

وقد اثار تلك العقود جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض لها، بحجة ان العقود المشار اليها ينقصها السند القانوني وانها عودة الى سيطرة الشركات العالمية على الثروة النفطية العراقية.

aAbstract of research which marked as licensing oil and its role in future oil industry in Iraq

Iraq's oil industry has been passed in different periods , began with domination of Western companies to invest in Iraqi oil at twenties of the last century , through the process of nationalization of the shares of those companies , beginning of the seventies , and ending with the new policies adopted by the government recently, which was contracting with international companies to develop the oil industry , because of what the outcome of the oil industry from a decline in artistic and physical ability as a result to the conditions of war and embargo imposed on Iraq before 2003.

The Iraqi government has introduced licensing of a contract to develop oil fields produced through two rounds of competition involving a number of companies and global conglomerates to enter long-term contracts to develop oil fields in return for wages for every specific product onto a barrel. It has been contracted with a number of companies that won contracts to develop oil fields like (Majnoon , Al-Halfiyah , West Al- Qurnah , Al-Gharraf and Badrah) , it is expected to boost the implementation of these contracts, production capacity from the current rates, estimated at 2 million barrels / day to about 12 million barrels per day of crude oil beginning of the second decade of this century.

Such contracts have raised heated debate between supporters and opponents arguing that its contracts referred to lack legal basis and return it to the control of overseas companies on Iraq's oil wealth



المقدمة:

تؤكد معظم الدراسات الاستكشافية إن العراق يمتلك ثالث احتياطي نفطي عالمي مؤكد ، وأصبح ذلك حقيقة لم تعد مقتصرة على المهتمين بالجوانب الفنية بل يعرفها الجميع .مما جعل العراق محل أنظار الدول الغربية ، وأصبح مغريا للسيطرة على ثروته النفطية في ظل تزايد الطلب على النفط عالميا . وان الهيمنة على النفط العراقي لم يكن وليد الظروف الحالية وإنما يعود إلى بدايات اكتشاف النفط بالعراق في عشرينيات القرن الماضي .

وقد مرت الصناعة النفطية بالعراق بحقب مختلفة بدأت بهيمنة الشركات الغربية الأوربية على استثمارا لنفط بتحويل شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق بعد معاهدة لوزان، حيث وضع العراق تحت الانتداب البريطاني. ثم جاءت حقبة تأمين حصص الشركات الغربية بداية السبعينات وتحولت الصناعة النفطية من سيطرة الشركات الغربية إلى صناعة وطنية في معظمها .بعدها توقفت عمليات الاستخراج والتصدير بداية التسعينات لتشكل نقطة الرجوع إلى بدايات الاكتشاف في الكميات المستخرجة، نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بعد حرب عام 1991. واليوم وبعد حصار أكثر من ثلاثة عشر سنة تقادمت فيه منظومات الصناعة النفطية في جميع مراحلها الاستخراجية والتصديرية وهجرة الكثير من القوى الفنية النفطية الوطنية خارج العراق لأسباب كثيرة منها الظروف الأمنية الحالية في العراق والظروف الاقتصادية الصعبة في الماضي ، باتت الحاجة ملحة إلى إمكانيات فنية ومالية عالية لإعادة تأهيل الحقول والمنشآت النفطية العراقية القائمة من خلال الاستعانة بالشركات الأجنبية .وقد اختلفت الرؤى حول عملية الاستعانة بالشركات الغربية ،بين الشراكة بالإنتاج وبين التراخيص النفطية لقاء حصص يتفق عليها .وهذا ما ذهبت إليه وزارة النفط بالعمل بالتراخيص التي تهدف إلى إعادة تأهيل الحقول القائمة وتطوير استثمارها . وقد أثارت هذه التراخيص جدلا ليس فقط بين السياسيين وإنما أيضا في أوساط المتخصصين بالصناعة النفطية .وهذا الجدل ما ذهب بعض منه إلى اعتبار التراخيص هو رهن الحقول النفطية القائمة بيد الشركات الغربية . ومنه ما ذهب إلى ضرورة العمل بهذه التراخيص للحاجة الملحة والسريعة لتطوير القدرات التصديرية للحصول على العوائد المالية التي يحتاجها العراق لإعادة بناء اقتصاده المدمر .

المبحث الأول: الثروة النفطية .. استكشافها وتأثير الحروب عليها

أولا : الثروة النفطية في العراق - نبذة تاريخية

من المعروف ان العراق كان جزءا من الإمبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر وحتى سقوط هذه الإمبراطورية نهاية الحرب العالمية الثانية حيث دخل تحت الانتداب البريطاني فيما بعد احتلاله . وكان العراق يتكون من ثلاث ولايات هي بغداد والموصل والبصرة . وكان من أول اهتمام الاحتلال البريطاني هو الاستكشاف عن النفط في الأراضي العراقية خاصة بعد اكتشافه في مناطق مجاوره في إيران رغم أن البريطانيين قد اهتموا بموضوع النفط العراقي منذ العام 1912 عندما أسسوا شركة النفط التركية التي كان من أهدافها استثمار نفط الموصل ، والتي تم تحويها اسمها فيما بعد إلى شركة نفط العراق . وكانت هذه الشركة تضم حصص لشركات هولندية وأخرى ألمانية إضافة إلى مشاركة كولنكيان الذي كان له الدور الأكبر لتأسيس الشركة وبنسبة 5% . وكانت حصة الشركات البريطانية النسبة الأكبر التي بلغت 47,5% . هذه الحصص اختلفت بعد الحرب العالمية الثانية ودخول العراق تحت الانتداب البريطاني في العام 1919⁽¹⁾ . وفي عام 1923 وقعت معاهدة سيفر التي تم فيها الاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق وحصول انتداب فرنسي على سوريا، وقد تم التوقيع على اتفاقية نفطية عقدت في سان ريمو منحت فرنسا بموجبها حصة في نفط العراق بنسبة 25% ، وهي تعادل حصة ألمانيا بالشركة . ودعت الاتفاقية إلى تعاون وثيق بين بريطاني وفرنسا في استثمار النفط العراقي . وما أن انفجرت مشكلة الموصل باعتبارها ولاية عراقية عندما أصدرت عصبة الأمم قرارها في كانون الثاني من عام 1925 حتى أصبحت شركة النفط التركية (شركة نفط العراق) المملوكة للبريطانيين جل اهتمامها باستثمار النفط الواضح للعيان الواقع قرب مدينة كركوك⁽²⁾ ، حيث فاض على المنطقة فرق من الجيولوجيين من الشركات المساهمة في الشركة المذكورة. الذين لم يبذلوا جهدا كبيرا في اكتشاف النفط الذي كانت دلالاته واضحة للعيان المتمثل بالغاز المنبعث من سطح الأرض ، والذي يشير إلى وجود حقل نفطي كبير يمتد لمسافة مائة كيلومتر . وهكذا اكتشف حقل بابا كركر شمال كركوك ، وكان ذلك في تشرين اول 1927. ويعد هذا الحقل ، الذي يقدر احتياطية بنحو 16 بليون برميل، سببا في تغيير مجرى الحياة بالعراق ومحل اهتمام وإطماع شركة نفط التركية التي غيرت اسمها بعد اكتشاف هذا الحقل إلى شركة نفط العراق وذلك في عام 1929. وفي عام 1934 انضمت الشركات الأمريكية في شركة نفط العراق إلى شركتين أخريتين هما شركة جيرسي وسكوني (عرفت فيما بعد باسم موبيل) وتقاسمت الشركتين الحصة الأمريكية البالغة 23,75%⁽³⁾ .



وفي آذار عام 1931 أبرمت شركة نفط العراق اتفاقاً مع الحكومة العراقية حصلت بموجبه حق الاستثمار لمناطق تقع إلى الشرق من نهر دجلة مقابل قيام الشركة بإنشاء خط أنابيب يصل إلى البحر المتوسط . وفي عام 1938 حصلت شركة نفط البصرة وهي شركة تابعة لشركة نفط لعراق على امتياز للتنقيب في المنطقة الجنوبية ولمدة 75 سنة ، وأصبحت بذلك جميع الأراضي العراقي تحت سيطرة شركة نفط العراق . وغالبا ما كانت شركة نفط العراق التي تملكها الشركات الغربية، خلال مدة عملها في العراق في حالة نزاع مع الحكومة العراقية حول عدة أمور منها العائدات النفطية والبطء في تنمية إنتاج النفط وبناء المصافي والتمثيل بالشركة ، وقد انتهت كل هذه الخلافات بقيام الحكومة العراقية في العام 1972 بتأميم صناعة النفط بالعراق⁽⁴⁾ .

ثانيا : تأثير الحرب على الصناعة النفطية بالعراق :

في العام 1980 بدأت الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات لتنتهي في العام 1988، وكانت هذه الحرب عبارة عن صراع اتسم بالشراسة والقوة لما أدت إلى من خسائر جسيمة بالموارد البشرية والمادية في كلا البلدين. وكانت من جملة الأضرار تدمير العديد من الآبار النفطية العراقية وتوقف للصادرات النفطية عبر الخليج العربي منطقة الصراع.

وقد استفادت شركات النفط من هذه الحرب بإخراج كل من إيران والعراق من السوق النفطي الدولي ، مؤدياً ذلك إلى ارتفاع الأسعار رغم ما قامت به بعض دول المنطقة النفطية بزيادة إنتاجها للتعويض عن النفط العراقي والإيراني، وفي مقدمة هذه الدول هي السعودية والكويت. وقد حاول العراق الاتجاه نحو الشركات اليابانية لزيادة الاستثمار بالصناعة النفطية والتعويض عن الخسائر التي سببتها الحرب لاسيما في منطقة حقل مجنون.

وفي عام 1991 شهد العراق حرباً من قبل تحالف غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اثر دخول القوات العراقية الكويت. إذ كان الهدف من التحشيد الغربي لإخراج العراق من الكويت هو المحافظة على النفط وإبقائه خارج سيطرة النظام العراقي. وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش صراحة في رسالة التهديد الموجه إلى العراق ، بان أعمالنا وطرز حياتنا وحریتنا وحرية الدول الصديقة ستتضرر إذا ما وقعت الاحتياطات النفطية الكبيرة بيد صدام حسين. وبذلك شنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها حرباً شرسة قصفت فيها معظم المنشآت الصناعية ومنها المنشآت النفطية .

وبعد انتهاء الحرب فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على العراق استمر أكثر من ثلاثة عشر عاماً انتهت باحتلال العراق عام 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد قيدت العقوبات وشلت معظم النشاط الاقتصادي لاسيما في المجال الصناعي ومنعت العقوبات المفروضة على العراق استيراد او تصدير السلع والمعدات والمستلزمات الفنية ومنها ذات العلاقة بالقضايا الطبية والإنسانية والتعليمية من وإلى العراق ، وكان في مقدمة السلع المشمولة بالحظر هو النفط العراقي ' وبذلك توقفت صادرات النفط العراقي بشكل شبه تام ' لاسيما قبل توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة في نهاية العام 1995. حيث سمح بموجب برنامج خاص ومحدود (برنامج النفط مقابل الغذاء) وبإشراف مباشر من قبل الأمم المتحدة تصدير كميات محددة من النفط العراقي ووضع عوائدها في بنوك خاصة تحت حساب خاص بمتابعة وأشرف لجان الأمم المتحدة. وكانت لهذه العقوبات تأثير بالغ الخطورة على مجمل نواحي الحياة بالعراق مؤدية إلى تراجع الأنشطة الإنتاجية والخدمية وبالتالي تراجع مؤشرات الحياة الحيوية في مقدمتها الغذاء والصحة، مسببة بذلك وفاة مئات الألوف من الأطفال والشيوخ نتيجة نقص الغذاء والدواء. وكانت المؤسسات الصناعية وفي مقدمتها مؤسسات الصناعة النفطية، أكثر المؤسسات تضرراً لعدم القدرة على الاستمرار بسبب نقص المواد الأولية والأدوات الاحتياطية التي تتطلبها تلك المؤسسات . حيث تقادمت هياكلها الإنتاجية وعدم القدرة على الإنتاج والتصدير فانخفضت عمليات إنتاج النفط من معدل تجاوز 3 مليون برميل في عام 1989 إلى أقل من 500 ألف برميل يوميا خلال سنوات العقوبات حتى عام 1996 ، لترتفع الكميات المنتجة والمصدرة من النفط العراقي بموجب قرار النفط مقابل الغذاء إلى ما قيمته 2 مليار دولار كل ستة أشهر⁽⁵⁾ .

وجاءت حرب عام 2003 لتؤدي إلى تدمير أكبر في البنى التحتية للاقتصاد العراقي لاسيما في مجال الطاقة والمواصلات ، ووضعت الحرب العراق تحت الاحتلال والإدارة الأمريكية المباشرة وأصبحت الصناعة النفطية تحت هيمنة المحتل وسياساته في إرجاع الشركات الغربية للعمل في العراق . بحجة إن الصناعة النفطية بالعراق قد أصابها التقادم وباتت غير قادرة على تطوير وتنمية العائدات النفطية التي يحتاجها العراق لإعادة بناء ما دمرته الحرب. ومما ساعد في هذا التوجه هو الوضع السياسي والأمني وخسارة الكثير من الكوادر البشرية المؤهلة بسبب خروجها خارج العراق ، وعدم توفر الاستثمارات المالية الكبيرة التي تحتاجها



الصناعة النفطية. عليه لابد من الاستعانة بالخبرات ورؤوس الأموال الأجنبية لتطوير الصناعة النفطية في العراق.

ثالثاً : احتياطيات النفط العراقي:

يمتلك العراق احتياطيات نفطية مؤكدة لا تقل عن 115 مليار برميل نفط ، ويكمن المقدار الأكبر من هذا النفط في جنوب البلاد . وتختلف تقديرات الخبراء في تقدير الاحتياطيات غير المؤكدة ، لان الاستكشافات النفطية لم تشمل سوى 10% من الأراضي العراقية . حيث يرى بعض الخبراء أن المكامن النفطية العميقة الواقع معظمها في منطقة الصحراء الغربية يمكن أن تكون مصادر نفطية إضافية (قد تصل الى 100 مليار برميل أخرى أو أكثر - حسب بعض الآراء المتفائلة ونحو 45 مليار برميل حسب الآراء الأخرى) ، لكن هذه المناطق لم يجر استكشافها بعد. وتشير بيانات الجدول (1) الى الاحتياطيات المقدرة لبعض الحقول النفطية في العراق.

وتتفاوت نوعية النفط العراقي من حيث كثافته ، إذ تتراوح الكثافة النوعية ما بين 22 درجة (الثقيل) الى 35 درجة (متوسط الخفيف) حسب مقياس معهد البترول الأمريكي API . ويعود معظم ما يصدره العراق من النفط الخام إلى الحقلين الكبيرين الرميلة وكركوك ، إذ يمتد حقل الرميلة الجنوبي ليصل إلى داخل الأراضي الكويتية، ويحتوي نحو 660 بئراً تنتج ثلاثة أنواع من النفط ، وهي نفط البصرة الخفيف (34 درجة API) ، والبصرة المتوسط (30 درجة API ويحوي 2.6 % كبريت) ، والبصرة الثقيل (الذي تتراوح نوعيته بين 22-24 درجة API و 3.4 % كبريت) (6). هذا وقد تهبط نوعية النفط نتيجة التعامل السيئ مع الاحتياطي ، إذ قد تزداد نسب الماء نتيجة الضخ المفرط خاصة عند استخدام طريقة الحقن بالماء ، أو إعادة حقن نفط الوقود الزائد ومخلفات المصافي والنفط المنزوع الغاز ، مما قد يؤدي إلى زيادة في لزوجة النفط مما يجعل استخراجها من الأرض أكثر صعوبة وأعلى كلفة

جدول (1) الاحتياطيات المقدرة والمعروفة لبعض حقول النفط الكبيرة في العراق

التسلسل	الحقول	الاحتياطي(مليار برميل)
أولاً	حقول الجنوب :	
	1- حلفاية	3.5
	2- ابن عمر(نهران عمر)	6
	3- مجنون	21
	4- غرب القرنة	15
	5- طوبة	1
	6- رطاوي	2
ثانياً	حقول الوسط:	
	7- شرقي بغداد	11
ثالثاً	حقول الشمال	
	8- خور مالة	1
رابعاً	بقية الحقول	غير معروف
	مجموع الاحتياطي المعروف	60 تقريبا

المصدر

www.crudedesigns.org marked as licensing oil and its role in Iraq.

وتضم حقول النفط الشمالية إضافة إلى حقل نفط كركوك ،كلا من حقول باي حسن وجمبور وخباز وعجيل وعين زالة وبطمة وسفافية . كما هناك حقل كبير اخر هو حقل شرق بغداد والذي بدأ إنتاجه عام 1989 ،وبلغ هذا الإنتاج قبل عام 2003 بنحو 50 ألف برميل يوميا من النفط الثقيل 23 درجة API ، فضلا عن 30 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي



المبحث الثاني : واقع الصناعة النفطية العراقية :

أولاً : القدرة الانتاجية للعراق من النفط الخام :

لقد بلغ انتاج النفط الخام العراقي ذروته في كانون الأول 1979 عندما وصل الى 3.7 مليون برميل يوميا. كما حقق اعلى انتاج اخر في تموز 1989 عندما بلغ 3.5 مليون برميل باليوم. وبعدها هبط الى ادى مستوياته في عام 1991. ثم بعد ذلك بدأ الانتاج العراقي من النفط يزداد ببطء عام 1996 ليصل نحو 600 ألف برميل يوميا معظمها لسد الاحتياجات المحلية. وبقبول العراق قي أواخر عام 1996 قرار الأمم المتحدة 986 الذي أسس لما يعرف لبرنامج النفط مقابل الغذاء، تزايد انتاج النفط العراقي على نحو أسرع فبلغ 1.2 مليون برميل يوميا في عام 1997 ثم الى 2.2 مليون برميل يوميا عام 1998. وارتفع الانتاج الى معدل 2.5 مليون برميل يوميا خلال المدة 1999-2001. وكان اعلى انتاج قد تحقق هو في الاشهر الاخيرة من العام 2002 وبداية 2003، حيث بلغ الذروة عند 2.58 مليون برميل يوميا في كانون الثاني 2003 قبل الغزو الامريكي للعراق (7).

لكن الانتاج قد تراجع بسبب ظروف الاحتلال وتداعياته على الوضع الامني والاقتصادي خلال السنوات 2003/2004 لوبداً يعود للارتفاع اعتباراً من أيار 2005، حيث بلغ الانتاج الصافي بنحو 1.9 مليون برميل يوميا من المجموع الكلي البالغ 2.1 مليون برميل (بما فيه من كميات الماء والنفط المعاد حقنه). واستمر الانتاج بهذا المعدل مع زيادات بسيطة. وأنه لا يمكن زيادة الانتاج الا بعد تأهيل الحقول النفطية المنجدة بسبب ما يعاني منه القطاع النفطي من تدهور البنى التحتية المتمثلة بمستلزمات الانتاج. ويتوقع ان تصل الانتاج العراق من النفط الخام الى معدلات كبيرة تصل الى 12 مليون برميل بحلول عام 2016 بعد تنفيذ التراخيص التي وقعها العراق مع الشركات العالمية للحقول المنجدة حالياً.

ويشكل العراق موقعاً نفطياً جاذباً للاستثمار الى درجة كبيرة، إذ لا يوجد فيه سوى 17 حقلاً مطوراً من أصل 80 حقلاً مكتشفاً ومع قليل من الآبار العميقة مقارنة بجيرانه. وعموماً لم يتم حفر سوى 2300 بئراً في العراق (منها حوالي 1600 بئراً فقط تنتج النفط فعليا) مقارنة بحوالي مليون بئر في تكساس (8). لقدعانت الصناعة النفطية من قدرتها على التطور بسبب عدم امكانية الحصول على أحدث تقنيات صناعة النفط (مثلاً الحفر الزلزالي الثلاثي الابعاد أو الاتجاهي أو العميق وطريقة الحقن بالغاز). واستخدم العراق بدلاً عن ذلك أساليب هندسية متخلفة (مثل الضخ المفرط، وحقن الماء الى درجة التفييض أحياناً) وذلك من أجل ادامة الانتاج. كذلك فقد لحقت أضرار بحقول النفط بعد الغزو الامريكي جراء أعمال النهب.

جدول (2) معدل الطاقة الانتاجية لحقول النفط العراقي للفترة 2002/2000

حقول جنوب العراق	حقول شمال ووسط العراق
شمال الرميلة (0.8 مليون برميل يوميا)	كركوك (550 - 700 ألف برميل يوميا)
جنوب الرميلة (0.5 مليون برميل يوميا)	باي حسن (100 - 150 ألف برميل يوميا)
غرب القرنة (250 ألف برميل يوميا)	جمبور (75 - 100 ألف برميل يوميا)
الزبير (200 - 240 ألف برميل يوميا)	خباز (30 ألف برميل يوميا)
ميسان/ بزركان (10 الالف برميل يوميا)	عجيل (25 ألف برميل يوميا)
مجنون (50 ألف برميل يوميا)	شرق بغداد (20 ألف برميل يوميا)
جبل فوقي (50 ألف برميل يوميا)	عين زالة / بطمة (17-20 ألف برميل يوميا)
أبو غراب (40 ألف برميل يوميا)	
لحيس (30 - 50 ألف برميل يوميا)	

المصدر: د. فيروخ ديميرين واخرون، دراسات في نفط العراق، ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار، سلسلة دراسات مترجمة، العدد الأول، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية،



وقد بلغت طاقة العراق الانتاجية من النفط قبل عام 2003 بمقدار يتراوح بين 2.8 - 3.0 مليون برميل يوميا، يصدر منه ما يتراوح 2.3 - 2.5 مليون برميل في اليوم (من بينها النفط المصدر عن طريق الصهاريج). ومن بيانات الجدول (2) نجد ما يقارب 2 مليون برميل في اليوم من الطاقة الانتاجية كان يأتي من حقول نفط الجنوب ونحو 1 مليون برميل في اليوم من حقول النفط الشمالية .

ثانيا: صناعة المنتجات النفطية في العراق.

كانت طاقة التكرير القائمة في القطر قبل عام 1990 بحدود 700 ألف برميل يوميا موزعة على ثلاثة مراكز كبيرة وهي : مجمع مصافي صلاح الدين شمالا والدورة في الوسط والبصرة في الجنوب (لاحظ جدول 3). وقد تعرضت جميع منشآت التصفية المذكورة إلى إضرار بالغة في إحداث عام 1990، وتم إعادة أعمارها من قبل الكادر الوطني اعتمادا على الإمكانيات الذاتية وما متوفر من المواد الاحتياطية ومناقلة قسم منها فأعيدت جميع وحدات التكرير للعمل .

النفط الخام في العراق عام 2006

الدهون ألف طن/السنة	ألف برميل /يوم					المصافي
	الوحدات التحويلية	هدرجة المقطرات الخفيفة والوسطية	تحسين البنزين	التكرير الفراغي	التكرير	
250	(38) تكسير باليهيدروجين	182	46	65	310	مجمع صلاح الدين
120	-	31	15	-	110	الدورة
100	-	70	16	-	170	البصرة
-	-	-	-	-	136	المصافي الصغيرة
470	38	283	77	65	726	المجموع

المصدر. مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الورقة القطرية لجمهورية العراق، عمان، ايار 2006 ص 23.

كما تم زيادة طاقة التصفية إلى 726 ألف برميل باليوم عام 2006 لاستيعاب الطلب المتزايد على المنتجات وذلك بإنشاء مصافي ذات طاقات صغيرة تم تصنيعها محليا . إلا إن العراق لا يزال يعاني من عجز في سد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد لكل من منتج الكازولين، النفط الأبيض، زيت الغاز، والغاز السائل، وذلك بسبب الأعمال التخريبية التي تتعرض لها أنابيب النفط الخام المغذية للمصافي ، وكذلك أنابيب نقل المنتجات ووسائل النقل الأخرى .

أن تعرض محطات الطاقة الكهربائية الحرارية إلى الدمار واستبدالها بمحطات توليد توربيني لاختصار الزمن لتوفير الطاقة الكهربائية أدى إلى تقليل استهلاك زيت الوقود في المحطات الحرارية واستخدام زيت الغاز كوقود للمحطات البديلة مما تسبب بحدوث فائض كبير في زيت الوقود الذي تنتجه المصافي الحالية. مما استوجب إجراء حلول سريعة لاحتواء هذه المشكلة في الوقت الحاضر وذلك بتصدير جزء منه حسب الإمكانيات التسويقية وحقن الباقي في بعض الآبار النفطية لحين تنفيذ مشاريع الوحدات التحويلية (وحدات التكسير).

وحاولت وزارة النفط العراقية اعتماد خطة تهدف إلى توفير المنتجات النفطية لتلبية الطلب المحلي المتنامي إضافة إلى تصدير الفائض منها، وتحسين النوعية وصولا إلى المواصفات الدولية المعتمدة ، وبالاتجاهات التالية (9) :-

1- إنشاء مصفى جديد في المنطقة الشمالية بطاقة 70 ألف ب/ي والعمل على زيادة طاقات تكرير المصافي القائمة وإنشاء مصافي صغيرة بطاقة إجمالية مقدارها 220 ألف ب/ي وبهذا تصبح مجموع الطاقة الكلية المضافة في عام 2010 هي 290 ألف ب/ي .



- 2- إنشاء مصافي تكرير جديدة متطورة وبطاقة كلية تصل إلى 440 ألف ب/ي (مصفى بطاقة 140 ألف ب/ي وآخر بطاقة 300 ألف ب/ي للفترة من عام (2011 إلى 2012)
- 3- تطوير مصافي التكرير الحالية لتحسين نوعية المنتجات بما يلاءم المواصفات العالمية وذلك بإضافة 6 وحدات تحسين البنزين بطاقة كلية قدرها 50 ألف ب/ي موزعة على كل من مصفى الدورة ، مصفى البصرة ، والمصافي الصغيرة و إضافة 3 وحدات أزمرة بطاقة كلية قدرها 40 ألف ب/ي موزعة في مراكز التصفية الكبرى القائمة و ذلك لإنتاج الكازولين الخالي من الرصاص و 6 وحدات لهدرجة زيت الغاز بطاقة كلية قدرها 100 ألف ب/ي موزعة على جميع المصافي من ضمنها المصافي الصغيرة بهدف أنتاج زيت غاز ذو محتوى كبريتي لا يتجاوز عشرة جزء بالمليون.
- 4- إنشاء وحدات تحويلية لوحدات التكسير بالعامل المساعد (FCC) في المصافي الكبيرة وذلك لزيادة استثمار البرميل الواحد من النفط الخام واستيعاب الفائض من زيت الوقود في تلك المصافي .

ثالثاً: الطاقة التصديرية للعراق:

كان العراق في الظروف المثالية ومن خلال خطوط الانابيب الممتدة في عبر تركيا وسوريا والسعودية - المتوقفة حالياً-فضلاً عن طريق الخليج، يستطيع نقل وتحميل ما يزيد على 6 مليون برميل يومياً (2,8 منها عن طريق الخليج، 1.65 عن طريق السعودية ، 1.6 عن طريق تركيا ، وحوالي 300 ألف برميل يومياً عن طريق الأردن وسوريا). حيث تم ربط مواقع الإنتاج والاستهلاك المحلي والتصدير بشبكات من خطوط والمستودعات لنقل وخزن النفط الخام والغاز تربط شمال العراق بجنوبه وبموانئ البصرة وجيهان وينبع السعودي . الا ان هذه الشبكة من خطوط النقل قد تأثرت بعوامل عديدة منها (10):

1- العمليات الحربية المباشرة ، ما تبب في تدمير المستودعات الخزنية في الفاو وجزء من المستودعات في الطوبة والزبير وبزركان وغيرها. عليه اصبحت الطاقة الخزنية في الجنوب لا تسمح باستمرار الإنتاج بالطاقات الاعتيادية ، الا لفتترات قصيرة وفي حالة توقف التصدير يتطلب وقف الإنتاج وعلق الابار والاكتفاء بانتاج ما يلبي الحاجة المحلية فقط. وهذا مثل خسارة كبيرة في استثمار الثروة النفطية في ظرف البلد في حاجة ماسة لتطوير انتاجه والحصول على عوائد تستثمر في اعادة اعمار العراق.

2- تأثر عملية النقل نتيجة تاكل الانابيب الناقلة ، حيث ان معظم هذه الانابيب قد تجاوزت عمرها التشغيلي. كما هذه الانابيب تتعرض بشكل مستمر الى العمليات التخريبية.

وتشمل منظومة النقل ، خطوط الانابيب البالغ طولها 4350 ميلاً ، تنقل النفط العراقي الى موانئ في كل من سوريا وتركيا والسعودية. ويعد خط انابيب كركوك - جيهان (التركي) المزدوج هو أكبر خط لتصدير النفط لدى العراق، إذ يبلغ قطره 40 انجا وطاقته التشغيلية الكاملة 1.1 مليون برميل يومياً ، أما الخط الثاني الذي يوازي الاول فيبلغ قطره 46 انجا ويمتلك طاقة قصوى تبلغ 500 ألف برميل يومياً ، وكان قد صمم لنقل صادرات نفط البصرة. ومن المؤسف ان خط انابيب كركوك - جيهان ظل هدفاً رئيسياً لعمليات التخريب منذ حزيران 2003 ، وأن طاقته اصبحت لا تتعدى 600 ألف برميل يومياً ، ولا يزال يحتاج الى مزيد من الاصلاح (11).

وبين عام 2001 و آذار 2003 ، استخدم العراق وسوريا خط انابيب النفط ذا القطر 32 انجا الممتد الى بانياس ، والذي أنشأ قبل أكثر من خمسين عاماً، وهو يربط بين حقول نفط كركوك الشمالية وميناء بانياس السوري ويصل الى طرابلس في لبنان. تم نقل من خلال هذا الانبوب نحو 200 ألف برميل يومياً من النفط العراقي القادم معظمه من جنوب العراق الى مصافي سورية في حمص وبانياس . وقد توقف تدفق النفط في هذا الخط بعد حرب 2003 ، وفي آذار 2004 أعلنت مؤسسة داو جونز أن خط الانابيب العراقي السوري جاهز للاستخدام لنقل 250 ألف برميل يومياً.

وفي عقد الثمانينات أنشأ العراق خط انابيب آخر يمر عبر المملكة العربية السعودية وينتهي الى البحر الأحمر في ميناء سعودي يقع مباشرة شمال ينبع وبطاقة نقل قدرها 1.65 مليون برميل يومياً، غير أنه أغلق عقب اجتياح العراق للكويت في آب 1990 . وفي حزيران 2001 سيطرت المملكة العربية السعودية على ذلك الخط، رغم احتجاجات العراق . وأعلن ثامر الغضبان ، وزير النفط الاسبق، في حزيران من 2003 عن أمله في تمكن العراق من استخدام الخط ثانية ، لكن السعوديين صرحوا بأنهم غير مستعدين لذلك ، بعد أن قاموا بتحويل الخط واستخدامه في نقل الغاز الطبيعي الى مدينة ينبع الصناعية لاستخدامه في الاغراض الداخلية.



ولغرض بلوغ أمكانيات التصدير للحدود القصوى والسماح بنقل شحنات النفط الى الشمال أو الى الجنوب أنشأ العراق في عام 1975 (خط انابيب ستراتيحي)، ينقل النفط بالاتجاهين وبسعة 1.4 مليون برميل يوميا. ويتكون خط الانابيب هذا من خطين متوازيين سعة كل منها 700 ألف برميل يوميا وتساعد منظومة الشمال - الجنوب هذه على تصدير خام كركوك الشمالي عن طريق الخليج العربي ، وتسمح كذلك بشحن خامات الرميطة عبر تركيا. وفي أثناء حرب الخليج 1991 تعرض هذا الخط الاستراتيجي الى العطب في منطقة حديثة بعد تدمير محطة الضخ K-3 إضافة الى تدمير أربع محطات ضخ في الجنوب .

ولابد من الإشارة الى وجود خط آخر قديم هو خط انابيب الموصل - حيفا الذي تم انشاؤه في الثلاثينات من القرن الماضي وطاقته القصوى تصل الى 100 ألف برميل يوميا، الا أنه ظل مغلقا منذ انشاء ما يعرف بدولة (اسرائيل) في عام 1948، الا أن القسم العراقي مهمل منه أما القسم الاردني فقد بيع كحديد خردة وأعلن الاردن أن الخط هذا لم يعد موجوداً⁽¹²⁾.

لكن القدرات الحالية للعراق في تصدير نفطه ، قد تراجعت كثيرا، بسبب ما تعرضت له منشآت تصدير النفط من خطوط أنابيب وموانئ ومحطات ضخ وغيرها الى أضرار جسيمة بسبب الحروب الثلاث التي خاضها العراق في عقدين ونيف من الزمن. وتقدر الطاقة التصديرية الحالية بنحو 2.5 مليون برميل يوميا (2 مليون برميل عن طريق الخليج العربي، و0.3-0.5 مليون عن طريق تركيا). الا ان هذا الرقم لم يتم الوصول اليه، حيث تشير بيانات الجدول (4) الى الكميات المصدرة عام 2010 التي تتراوح بين 1,75-2,1 مليون برميل يوميا. ويصدر النفط العراقي الى اسيا واوربا وامريكا، حيث وابتداءً من أواخر عام 2004 كان نحو 40% من نفط العراق يصدر الى آسيا، وأكثر من 30% الى أمريكا الشمالية و25% الى أوروبا

ويصدر العراق نسبة مهمة من نفطه عبر ثلاث محطات أو موانئ في مياهه الإقليمية لتحميل النفط هي : ميناء البصرة (البكر سابقاً) ، وميناء خور العمية ، وميناء خور الزبير الذي يتعامل بمقادير صغيرة من النفط ، إضافة الى سوانل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسيل. ويعد ميناء البصرة الأكبر الموانئ، ويتكون من أربعة مراسي ذات سعة 400 ألف برميل باليوم. وقد صدر هذا الميناء نهاية عام 2004 ما مقداره 1.6 مليون برميل يوميا من أصل طاقة التحميل المقررة أصلا لهذا الميناء والبالغه 2 مليون برميل يوميا. وفي بداية آذار 2004 تم اعادة فتح خور العمية أمام تصدير النفط بطاقة ابتدائية بلغت 300 - 400 ألف برميل يوميا بعد الاصلاح الكامل له .

كما كان العراق يمتلك اسطول بحري لنقل النفط الخام يتكون من 24 ناقلة نفط بطاقة نقل تقدر باكثر من 1.5 مليون برميل يوميا. واليوم لا يوجد من هذا الاسطول شئ يذكر، حيث تم تدمير 6 ناقلات عملاقة أثناء حرب الخليج الاولى واحتجاز الكويت 5 ناقلات، كما احتجزت 7 ناقلات اخرى في موانئ اليمن وليبيا واليونان بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. وقد بيعت بالمزاد العلني لتسديد رسوم ارسائها في تلك الموانئ. وبيع العراق 3 ناقلات خردة بعد ان تم نهب معداتها وموجوداتها بعد عام 2003⁽¹³⁾.

جدول (4) قيمة وكمية النفط المنجدة في العراق لثلاث فصول من سنة 2010

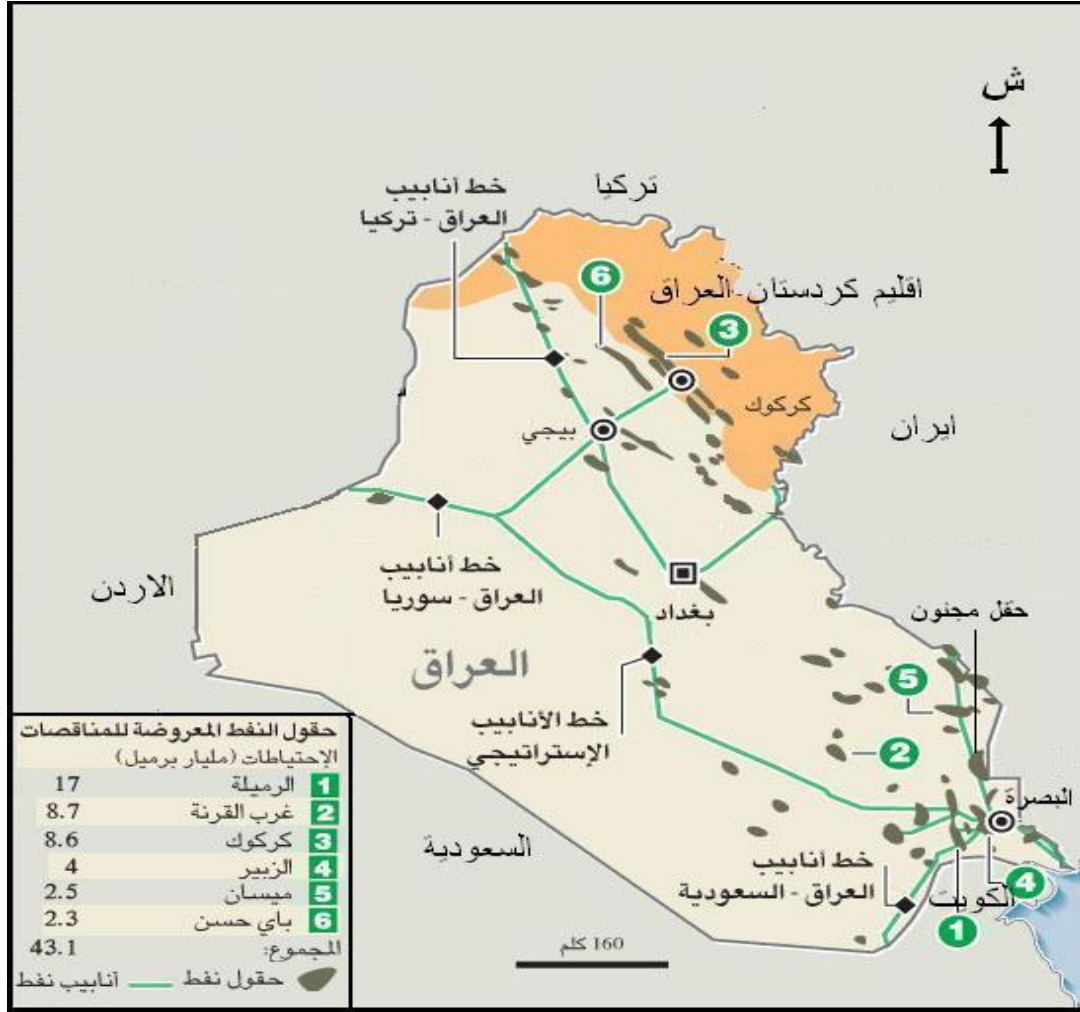
الشهر	الكمية المنتجة من نفط الجنوب	الكمية المنتجة من نفط كركوك	مجموع الكمية مليون برميل	معدل سعر البرميل الواحد U.S \$	مجموع العوائد المتحققة مليون دولار
كانون الثاني	45	14.7	59.7	73.97	4416
شباط	45.2	12.7	57.9	73.04	4229
آذار	44	13.1	57.1	76.2	4351
نيسان	42.7	10.3	53	79.66	4222
ايار	45.1	13.6	58.7	73.85	4335
حزيران	43.2	11.5	54.7	71.1	3889
تموز	44.4	11.9	56.3	71.21	4009
آب	44.9	10.5	55.4	71.43	3957
ايلول	45.2	15.4	60.6	73.07	4428

المصدر: وزارة النفط، تقرير عن الانتاج غير منشورة.



المبحث الثالث: جولات التراخيص ومستقبل الصناعة النفطية

أولاً: الحقول التي شملتها جولتي التراخيص نتيجة لتراجع البنى التحتية للقطاع النفطي، المتمثلة بمنظومات الإنتاج والنقل والتصدير، وعدم قدرة العراق على توفير الامكانيات المالية والفنية لاسيما الملاكات المؤهلة التي تسربت بسبب الظروف الى خارج العراق او للعمل في قطاعات اخرى. كان ذلك مبرر الى اللجوء الى الاستعانة بالشركات الاجنبية لتطوير القدرات الانتاجية للحقول النفطية القائمة التي تراجعت قدراتها الانتاجية كثيراً. وطرحته الحكومة العراقية طريقة التعامل بالتراخيص النفطية التي وصفها مسنولي وزارة النفط بكونها عقود خدمة. وتبين خارطة موقع الحقول النفطية التي طرحتها وزارة النفط لتطويرها عبر جولتي التراخيص الاولى والثانية. خارطة تبين مواقع الحقول النفطية في العراق التي طرحته للاستثمار في جولتي التراخيص الاولى والثانية



المصدر

www.aawsat.com/details.asp,section4&issueno11173&article,525681&feature

في جولة التراخيص الاولى طرحت وزارة النفط العراقية مجموعة عقود لتطوير ستة حقول نفطية بمشاركة 32 شركة عالمية تمثل 18 بلدا في مزاد علني. وتعد هذه الحقول من الحقول الكبيرة فالاحتياطي النفطي المثبت لها يقدر بأكثر من 50% من الاحتياطي النفطي العراقي، وتنتج أكثر من 85% من نفط العراق الذي يصدر حالياً. إلا أن الشركات بدت مترددة في التقدم بعروض لاعتبارات تتعلق بعضها بالشروط العراقية، خاصة في ما يتعلق بالحصص ويتعلق الآخر باعتبارات أمنية رغم تطمينات قدمتها الحكومة. ويرى البعض إن الشركات الأجنبية ربما غير راغبة في إلزام نفسها باستثمارات ضخمة لحين الاطمئنان على الوضع الأمني بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق⁽¹⁴⁾.



وقبل ائتلاف بقيادة شركة «بي.بي» البريطانية ويضم شركة البترول الوطنية الصينية «سي.ان.بي.سي» عقدا لتطوير حقل نفط الرميثة الجنوبي أكبر حقول النفط في العراق الذي يقدر حجم الاحتياطيات فيه بنحو 17 مليار برميل. ورفض تحالف آخر تقوده «اكسون موبيل» وتشارك فيه «بتروناس» الماليزية كان قد تقدم بعرض لتطوير نفس الحقل الحد الأقصى لرسم الخدمة على برميل النفط الذي اقترحت وزارة النفط ليمنح تحالف بي.بي فرصة الفوز به. وقبل تحالف «بي.بي/ سي.ان.بي.سي» رسما يبلغ دولارين عن كل برميل نفط إضافي يتم إنتاجه مقارنة مع رسم يبلغ 3.99 دولار في عرضهما الأول. ولم يجد حقلان للنفط وثالث للغاز من يستثمرها بسبب العوائد المالية الضئيلة التي رصدتها وزارة النفط العراقية. وقد رفض ائتلاف الشركة الصينية «سي إن أو أو سي» وشركة «سينوبيك إنترناشول» استثمار حقل ميسان (جنوب) الذي تبلغ قدرته الإنتاجية 100 ألف برميل يوميا وتقدر احتياطياته بـ6.2 مليار برميل. وأرادت هاتان الشركتان أن تكون عائداتهما من الإنتاج 4.25 دولار أميركي للبرميل، في حين عرضت الحكومة العراقية عليهما 3.2 دولار. وبالنسبة لحقل باي حسن قرب مدينة كركوك النفطية الذي تصل قدرته الإنتاجية إلى 147 ألف برميل يوميا فقد طلبت الشركة الأميركية «كونوكوفيليبس» عائدات بقيمة 70.26 دولار للبرميل مقابل أربع دولارات عرضتها الحكومة العراقية. وتقدر الطاقة التطويرية للحقول التي شملتها الجولة الأولى باضافة 6.373 مليون برميل يوميا.

أما جولة التراخيص الثانية فقد شملت استثمار وتطوير سبعة حقول من مجموع عشرة حقول مطروحة للاستثمار. وهي حقول مجنون والحلفاية والقيارة اضافة الى غرب القرنة والغراف وبدره ونجمة. فيما لم تتقدم اي شركة للاستثمار في حقول شرق بغداد وديالى والفرات الاوسط. وقد شاركت في عملية المزاد نحو 45 شركة من 23 بلد تسعى للحصول على فرصة استثمار في النفط العراقي. ومن المتوقع ان ترفع العقود الفائزة بن تطوير الحقول النفطية في جولة التراخيص الثامنة بنحو 4.765 مليون برميل يوميا لتصل الطاقة الإنتاجية للعراق الى نحو 12 مليون برميل خلال العقدين القادمين. وكانت العروض المقدمة من قبل الشركات الاجنبية لتطوير الحقول النفطية كما ياتي⁽¹⁵⁾:

- 1- حقل مجنون : تقدم للاستثمار هذا الحقل ائتلافين هما ائتلاف شل وبتروناس وا وقد فاز الائتلاف الاول بتطوير الحقل ورفع الانتاج فيه الى 1.8 مليون برميل يوميا. وبسعر خدمة 1.39 دولار للبرميل الواحد. وكما موضح ذلك بالجدول (5)

جدول (5) يبين الشركات المتنافسة لاستثمار حقل مجنون والفائز به

اسم الشركة	نسبة المشاركة %	السعر المقدم (دولا/برميل)	الطاقة الانتاجية (برميل/يوم)	الفائز بالترخيص
SHELL	60	1.39	1.800,000	فاز
بتروناس	40			بالترخيص
Total	57	1.75	1,405,000	
CNPC	43			

- 3- حقل حلفاية : وقد تقدم للاستثمار في هذا الحقل اربعة ائتلافات ، وفاز بالترخيص الائتلاف المكون من (CNPC, Petronas, Total) بسعر خدمة بلغ 1.4 دولار للبرميل الواحد لرفع انتاج الحقل الى 535 آلاف برميل يوميا . كما موضح ذلك بالجدول (6)



جدول (6) يبين الشركات المتنافسة لتطوير حقل حلفاية

اسم الشركة	نسبة المشاركة %	السعر المقدم دولار/برميل	الطاقة الانتاجية (برميل /يوم)	الفائز بالترخيص
ONGC TPAO Oil India	50 30 20	1.76	550,000	
CNPC Petronas Total	50 25 25	1.40	535,000	فاز بالترخيص
Eni Sonangol CNOOC Korea Gas Occidental	30 15 15 20 20	12.9	400,000	
Statoil Lukoil	50 50	1.53	600,000	

4- حقل القيارة، وقد فازت بالترخيص لتطوير هذا الحقل شركة (Sonangol) بسعر 5,0 دولار للبرميل. وبطاقة انتاج نحو 120,000 برميل يوميا.

5- حقل غرب القرنة الثاني، الذي يعد من الحقول العملاقة التي تنافست على استثماره اربعة ائتلافات ، كان الفوز من نصيب ائتلاف (Lukoil الروسية، Statoil النرويجية) بسعر 1.15 للبرميل الواحد، لرفع الطاقات الانتاجية لهذا الحقل الى نحو 1,800,000 برميل يوميا.

جدول (7) يبين الشركات المتنافسة لاستثمار حقل غرب القرنة والائتلاف الفائز

اسم الشركة	نسبة المشاركة %	السعر المقدم (دولار/برميل)	الطاقة الانتاجي (برميل/يوم)	الفائز بالترخيص OK
Total	100	1.71	1,430,000	
Petronas Pertamina Petro Vietnam	60 20 20	1.25	1,200,000	
BP CNPC	51 49	1.65	888,000	
Lukoil Statoil	85 15	1.15	1,800,000	الفائز بالترخيص

6- حقل الغراف بطاقة انتاج 150 ألف برميل باليوم وقد تقدمت اربعة ائتلافات للتنافس على استثمار الحقل ، كماى موضحة بالجدول (8) . وقد فاز ائتلاف الذي يضم شركة بتروناس الماليزية بنسبة 60% وشركة جاكس بنسبة 40%، لتطوير انتاج الحقل الى 230 ألف برميل/ يوم وبسعر 1.49 دولار/برميل.



جدول (8) يبين الشركات المتنافسة لتطوير حقل الغراف

اسم الشركة	نسبة المشاركة %	السعر المقدم (دولار/برميل)	الانتاج المطور برميل/يوم	الفائز بالترخيص
TPAO ONGC	60 40	2.76	200,000	
Kazmunal KOGAS Edison	45 45 10	2.55	185,000	
Petronas JAPEX	60 40	1.49	230,000	فائز بالترخيص OK
Pertamina	100	7.5	150,000	

7- حقل بدرة بطاقة انتاج تقدر 80 ألف برميل، وقد تقدم ائتلاف يتكون من اربعة شركات نفطية عالمية (TPAO Gasprom التركية، وشركة KOGAS الكورية وشركة Petronas الماليزية) لتطوير انتاجه الى 170,000 برميل باليوم وبسعر 5.5 دولار/برميل وكما موضح بالجدول (9) الاتي:

جدول (9) يبين الشركات الفائزة بتطوير حقل بدرة

اسم الشركة	نسبة المشاركة %	السعر المقدم (دولار/برميل)	الانتاج المطور (برميل/يوم)	الفائز بالترخيص
Gasprom TPAO KOGAS Petronas	40 10 30 20	5.5	170,000	الفائز بالترخيص OK

8- حقل نجمة. وقد فازت شركة (سونانغول Sonangol) بالترخيص لتطوير الحقل بطاقة انتاجية 110 ألف برميل باليوم، بسعر 6 دولار/برميل. وهي الشركة الوحيدة التي تقدمت لتطوير الحقل المذكور.

أما الحقول الاخرى وهي شرق بغداد ووسط الفرات لم يتقدم احد للاستثمار فيها.

ثانيا: دور التراخيص في مستقبل تنمية الصناعة النفطية بالعراق

لقد تباينت الآراء بشأن جولات التراخيص فهناك من عدها بداية صحيحة لتطوير الصناعة النفطية بالعراق ، وهناك من عدها ارتهان لثروة العراق النفطية للشركات الاجنبية . لكن يبقى لهذا النوع من الاستثمار مجموعة من المزايا، وعليه مجموعة من السلبيات، فاهم المزايا يمكن توضيحها بالاتي:-

- 1- تعد التراخيص الية افضل من ما تضمنته مسودة قانون النفط والغاز ، التي لم تقر من قبل البرلمان العراقي، بخصوص عقود المشاركة في الإنتاج. باعتبار إن هذه الجولات اعتمدت عقود خدمة ، تتقاضى بموجبها الشركات الفائزة بالعقود رسوم أنتاج محددة عن كل برميل نطف يتم أنتاجه.
- 2- أثبتت تجارب العراق السابقة خاصة في عقد السبعينات نجاح هذه التجربة إذ طورت شركات برازيلية الاحتياطي العراقي وحققت بمعدلاته قفزات مهمة من خلال عقود الخدمة.
- 3- نظرا لانقطاع العراق مدة طويلة تزيد على العقدين عن التطورات التكنولوجية في مجال النفط، لذا يصعب تعامل الكوادر العراقية مع التطورات المتسارعة في هذا المجال، وبالتالي لا تستطيع الكوادر العراقية رغم كفاءتها النهوض بقطاع النفط والغاز بمعزل عن الشركات الأجنبية. إذ عملية النهوض بالصناعة النفطية يتطلب تكنولوجيا متقدمة ورؤوس أموال طائلة .



- 4- إن اشراك شركات متعددة الجنسية، لها ثقلها في مجال الاستثمارات النفطية، في العراق لاستثمار حقول نفطية قريبة من الحقول المشتركة مع دول الجوار كإيران والكويت، التي للعراق مشاكل حدودية معها يعد ذا بعد استراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي. وقد تكون سببا لمنع التجاوزات على الحقول النفطية من قبل تلك الدول.
- 5- جعل العراق قوة اقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك بجعل طاقاته الإنتاجية تتجاوز الطاقات الإنتاجية لدول المنطقة كالسعودية وإيران. وأخذ مكانة الصدارة بين الدول المصدرة للنفط. وبالرغم من هذه المميزات المهمة، إلا إن هناك رأي آخر لكثير من المراقبين والمتابعين الذي يجد أن هناك سلبيات لعملية التراخيص لا يمكن تجاوزها، ولا بد من وضع معالجات مناسبة لها، ومن أبرز هذه السلبيات ما يأتي⁽¹⁶⁾:
 - 1- شملت جولات التراخيص أهم واكبر الحقول النفطية المنتجة منذ الثلاثينات، فالحقول التسعة المعروضة في جولة التراخيص الأولى يبلغ مجموع الاحتياطي النفطي المثبت لها أكثر من 50% من احتياطي العراق. ويشكل انتاجها الحالي أكثر من 85% من إجمالي الانتاج النفطي للعراق. وهذه الحقول معروفة بشكل جيد من قبل كوادر النفط العراقية وقادرة على أدارتها وتطويرها. وكان بالإمكان ان تعرض حقول أخرى تراجع انتاجها من اجل تطويرها.
 - 2- يرى البعض ان عقود التراخيص مع الشركات الأجنبية جاءت بمعزل عن بعض القوانين المنظمة لاستثمار الثروة النفطية كقانون حماية الثروة الهيدروكربونية رقم 84 لسنة 1985 وقانون 97 لسنة 1967 وقانون 22 لسنة 1997.
 - 3- لم تخضع عقود التراخيص الى مصادقة البرلمان، التي يرى البعض ان قانونيتها لم تكتمل دون مصادقة البرلمان العراقي عليها.
 - 4- إن هذه العقود تبدأ بزيادة الإنتاج بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد مع الشركات الأجنبية وبنسبة 10% فقط سنويا، بينما يستطيع الكادر النفطي الوطني زيادة الإنتاج بشكل اسرع لو تهيأة له الظروف الفنية والادارية. وقد تمكن الكادر الوطني من زيادة الانتاج لاكثر من مائة وخمسون ألف برميل يوميا من النفط الخام ونحو مئة مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي خلال فترة وجيزة من عام 2009.
 - 5- إن الشركات الأجنبية المرخصة لتطوير الحقول ستتحكم هذه الشركات بسياسات الانتاج والتسويق لتلك الحقول ولمدد طويلة لاتقل عن عشرين عاما قابلة للزيادة، في حين لا يحق للجانب العراقي التأثير على تلك السياسات.
 - 6- إن هذه العقود اسمها عقود خدمة، ولكن يرى البعض في جوهرها هي عقود مشاركة لأنها تشارك في إدارة الإنتاج وملكية الإنتاج وتتحكم في معدلات الإنتاج ولها الحق الحصري في استثمار المكامن المستقبلية من الحقل.
 - 7- إن إبقاء هذه الحقول تحت السيطرة الوطنية للعراق يمثل أحد ركائز الأساسية للأمن الوطني والاقتصادي.
 - 8- إن الشركات النفطية الأجنبية سوف لن تستطيع إن تبقى في العراق أو إن تدير الإنتاج إذا ما حصل أي ظرف طارئ في المنطقة وسوف يخسر عندها العراق ما يترتب على ذلك تعاقدياً.



الخلاصة والنتائج:

- لقد مرت الصناعة النفطية في العراق بحقب مختلفة تأثرت بظروف العراق السياسية والاجتماعية، بدأ من هيمنة الشركات الغربية على الصناعة النفطية في العشرينيات من القرن الماضي، مروراً بمراحل الشد والجذب في العلاقة بين العراق وتلك الشركات، التي انتهت بتأميم معظم حصص الشركات الغربية بداية السبعينات، والعقوبات الاقتصادية التي فرضها المجتمع على العراق عام 1991. وانتهاءً بالاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. الامر ترك اثار وتداعيات سلبية على امكانيات تطوير الصناعة النفطية في العراق. وانعكست تلك الآثار على الامكانيات الانتاجية والتسويقية. ما أدى الى الآتي:
- تدبذب وتراجع القدرات الانتاجية من نحو 3,7 مليون برميل وصل اليها الانتاج عام 1979 الى أقل من معدل 600 ألف برميل عام 1996 نتيجة فرض العقوبات ثم ارتفع الى معدل انتاج الى 2,5 مليون برميل خلال الفترة 2002/2000 للسماح بالتصدير وفق برنامج النفط مقابل الغذاء. ثم تراجع الانتاج الى معدلات 2,150 مليون برميل خلال المدة 2008/2005 .
 - هذا التدبذب في الانتاج انعكس على العوائد المالية المتحققة من صادرات النفط التي في معظمها كان يخصص للاتفاق العسكري والاستهلاكي. مما افقد القدرة على تخصيص مبالغ لتطوير البنى التحتية للقطاع النفطي.
 - ادت الظروف التي مرت بها الصناعة النفطية، حالها حال بقية القطاعات الصناعية في العراق، الى تقادم معدات ومستلزمات الصناعة النفطية مما افقد القدرة على تطوير هذه الصناعة وزيادة الانتاج الى معدلات تتناسب والاحتياطي الذي يملكه العراق من النفط. وقد قدرت المبالغ المطلوبة لاعادة الصناعة النفطية الى قدراتها الانتاجية التي تتناسب واحتياطات الحقول المنتجة الى 100مليار دولار.
 - ان عدم توفر الامكانيات لزيادة الانتاج من النفط قد انعكس على امكانيات اعادة بناء العراق بعد انهكته الحروب وتداعياتها على البنى التحتية للمجتمع العراقي. حيث كانت معظم العوائد المتحققة تخصص على الاتفاق التشغيلي للحكومة العراقية.
 - هناك نحو 80 حقلاً من الحقول النفطية المكتشفة في العراق لم يستثمر منها سوى 17 حقلاً نتيجة لعدم توفر الامكانيات المالية والفنية لتطوير بقية الحقول.
 - من اجل اعادة تأهيل وتطوير الصناعة النفطية في العراق لجأت الحكومة الى التراخيص الممنوحة لبعض الشركات العالمية لتطوير الحقول النفطية مقابل رسم محدد على كل برميل منتج تقوم به الشركة الممنوح لها الترخيص، عبر جولات تراخيص شملت ستة حقول في الجولة الاولى وسبعة حقول في الجولة الثانية.
 - بموجب هذه العقود يتوقع ان يصل الانتاج اليومي من النفط الخام 12مليون برميل بحلول عام 2016.
 - ان زيادة الانتاج بهذه المقادير الكبيرة نحتاج الى قاعدة منظومات النقل والتسويق، وهذه غير متاحة حالياً مما يتطلب وضع خطط لتطوير وتأهيل خطوط النقل وامنئ التصدير.
 - ستؤدي زيادة الانتاج الى زيادات كبيرة في العوائد المالية المتحققة عن الصادرات النفطية، بما يصل الى أكثر من 300 مليار دولار، وبمعدل سعر 75 دولار للبرميل. ان هذه العوائد المالية الكبيرة ستكون خارج قدرة الاقتصاد العراقي على استثمارها مالم يهيا لاعداد استراتيجيات وبرامج تنمية تتناسب وتلك الموارد .



التوصيات:

- بما ان العراق قد اختار هذا الخيار لتطوير قطاعه النفطي، بغض النظر عن الانتقادات الموجه لهذه التراخيص . واصبحت العقود ملزمة لآبد من تنفيذها، عليه سيتم التركيز في التوصيات على كيفية الاستفادة القصوى من هذه التراخيص في تطوير الصناعة النفطية وكما يأتي:
- 1- اعداد الدراسات الفنية وتهيأة الخطط لتطوير وتأهيل خطوط النقل المارة عبر تركيا ،سوريا والخليج العربي لكي تمكن من مواكبة الزيادات المتحققة في الانتاج .
 - 2- كان على الحكومة الاستفادة من القدرات الوطنية في تطوير الحقول باشرکها مع الشركات الاجنبية ،لتطوير الملاكات الوطنية من خلال نقل الخبرات والتكنولوجية الجديدة للصناعة النفطية الوطنية.
 - 3- السعي لاكتشاف وتطوير حقول جديدة بطرح تراخيص اخرى بشروط تشرك الكادر الوطني فيها، لاسيما هناك العديد من الحقول لم يتم الانتاج منها وتحتاج الى تكنولوجيا وقدرات فنية لذلك .
 - 4- السعي لاعادة بناء اسطول نقل النفط العراقي من خلال شراء تأهيل ناقلات النفط التي كان يملكها العراق أو شراء تاقلات جديدة تتناسب مع الطاقات الانتاجية المتوقعة.
 - 5- وضع استراتيجية وطنية لاستثمار العوائد المتحققة في بناء البنى التحتية لاسيما في مجالات الطاقة الكهربائية والطرق والنقل والخدمات بما ينمي ويطور حياة المواطن العراقي ويعوضه عن سنوات الحرمان .والا ستذهب هذه العوائد دون استفادة منها في الداخل بقدر ما تتحول الى الخارج لسد النفقات الاستهلاكية او استثمارها في دول الجوار كما يحدث الان.

الهوامش والمصادر

- 1) د.فيروخ ديمرمن ،نفط العراق ،البدايات المعقدة وتصارع الدول الكبرى،ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار الجزء الاول ، مجموعة مقالات مترجمة -مركز دراسات وبحوث الوطن العربي 2005ص6.
- 2) المصدر اعلاه، ص8.
- 3) د. فيروخ ديمرمن، نفط العراق، البدايات المعقدة ، الجزء الثاني،ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار،مجموعة مقالات مترجمة ،نفط العراق، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي 2005ص20.
- 4) المصدر اعلاه ص26.
- 5) ادارة معلومات الطاقة الامريكية ،نفط العراق-الانتاج ، التصدير ،الاستهلاك المحلي،ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار،مجموعة تقارير مترجمة،نفط العراق، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي 2005ص60.
- 6)د. عمرو هشام، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 24أيلول 2008ص39.
- 7) المصدر اعلاه ص41.
- 8) المصدر اعلاه ص43.
- 9) الورقة القطرية لجمهورية العراق، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، ، عمان، ايار 2006، ص24.
- 10) د.كريم عبد الحسن علوان، صناعة النفط في جنوب العراق ،التحديات وفاق النهوض،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول لرابطة حملة الشهادات العليا في العراق ،البصرة نتموز 2007 ص8.
- 11) د. عمرو هشام، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية،مصدر سابق ص44.
- 12) عبد الحافظ عبد الجبار، نفط العراق،سلسلة دراسات مترجمة،مركز دراسات وبحوث الوطن العربي،الجامعة المستنصرية،2005 ص67.
- 13) د.كريم عبد الحسن علوان، صناعة النفط في جنوب العراق ،التحديات وفاق النهوض، مصدر سابق ص6.
- 14) د. مثنى مشعان، الاهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور قوى الاستهلاك الدولي ،بحث غير منشور،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،2009ص12.
- 15) مهند الشخيلي،جولات تراخيص النفط العراقية، ماذا سيترتب عنها تقرير منشور على الشبكة المعلوماتية (الانترنت) موقع اصوات العراق .
- 16) د. مثنى مشعان، الاهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور قوى الاستهلاك الدولي ،مصدر سابق ص16.